

قضية اليوم

هستيريا 14 آذارية ضد «العسكرية»:

محاولة تعويض خسارة القلمون

معركة سياسية يرى انها ستعوضه بعض ما خسره في الجرد. كذلك يريد التيار استغلال القضية لاستباق موقف النائب ميشال عون اليوم من استمرار تكتل التغيير والإصلاح بالمشاركة في الحكومة ربطاً بالتعيينات الامنية، وخطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله غداً الذي يُنتظر منه وضع «الإطار السياسي» لمعارك القلمون والسلسلة الشرقية. وبدا لافتاً في هذا الإطار تصريح وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي قال فيه إن «كل شيء بات مباحاً، وليس مع من يريد أن يسمع».

قضائياً، تسلمت محكمة التمييز العسكرية مساء أمس الطعن بالحكم الصادر عن المحكمة العسكرية الدائمة في حق سماحة المقدّم من مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر، بناء على طلب مدعي عام التمييز القاضي سمير حمود الذي تلقى بدوره إشارة وزير العدل أشرف ريفي في هذا الشأن.

في انتظار حكم التمييز، لا يزال ريفي تحت وقع الهستيريا. بعد ردة فعله الاولى بعيد تلقيه نبأ الحكم، أعلن أمس أن «قضيتنا الوطنية المقبلة هي المحكمة العسكرية». من أمام ضريحي رفيف الحريري ووسام الحسن في وسط بيروت، أنذر بأن «إجراءنا كوزارة عدل بدأت وطلبنا التمييز بالحكم وأحلنا القاضية التي تقاعست عن واجباتها القضائية إلى التفتيش القضائي». لكن تأثير الصدمة، أفقده التركيز حتى على صلاحياته. الهاشم أوضح أن ريفي «ليس ذا صفة أو سلطة على المحكمة العسكرية أو على أي قاض». سيد «العدلية» شهّر بالمستشارة المدنية في هيئة المحكمة القاضية ليلي رعيدي الذي يخالف الأصول. «عندما يحلف القضاة اليمن، يقسمون على إبقاء المذاكرة سرية بين القضاة وعدم تسريبها حتى إلى التفتيش القضائي أو مجلس القضاء الأعلى، فمن سرب موقف رعيدي من ملف سماحة سواء اعترضت عليه أم لم تعترض؟» تساءل الهاشم. مجلس القضاء ساند رعيدي، في بيان له ذكر بأن «النظام القضائي في لبنان

أهله خليه

أخرج حكم المحكمة العسكرية على الوزير السابق ميشال سماحة فريق 14 آذار عن طوره. غضب الأذاريين من تقدّم قوات المقاومة والجيش السوري في منطقة القلمون وجرد السلسلة الشرقية لجبال لبنان، المفجّر تحت عنوان الاحتجاج على المحكمة العسكرية، والمطالبة بإلغائها وبمعاقبة القضاة الذين أصدروا الحكم. بدا واضحاً أمس أن تيار المستقبل وحلفاءه يستشعرون القلق من نتيجة معارك القلمون، بعدما فشل رهانهم على قدرة مسلحي تنظيمي «القاعدة» و«داعش» على استنزاف حزب الله في الجرد. فالتيار الأزرق بات يخشى من انعكاس تقدّم الحزب في القلمون، على موازين القوى الداخلية. وبناءً على ذلك، يريد «المستقبل» استغلال الحكم على سماحة للتغطية على ما جرى في القلمون من ناحية، ولخوض

لم يبق، مرجع أو عابر
سبيل من فريق 14 آذار، إلا
و«بل» يده بالحكم على
ميشال سماحة، في محاولة
لإشاحة النظر عن خيبتهم
مما حصل في القلمون
وغيرها. فيما يتقدّم
وكيل الدفاع عن سماحة
اليوم بتميز للحكم، مطالباً
بـ «تخفيض العقوبة (4
سنوات ونصف مع احتساب
مدة التوقيف، منذ 9 آب
2012) وإعادة النظر بقرار
تجريمه من حقوقه
المدنية وإعلان براءته

عدله في الرعية

في وقت سابق، كانت السهام نحو المحكمة العسكرية تصوب من ناحية فريق 8 آذار. منها في عام 2010، عندما أخلت سبيل الشيخ عمر فستق بكفالة مالية بعد حكم سابق ضده بالسجن المؤبد. ثم بعد عامين، بإخلاء سبيل العميل فايز كرم بعد حكم مخفف عليه بالسجن لعامين. بعد أقل من شهر، في 22 أيار، حاولت أن تعدّل الميزان. فأخلت سبيل شادي المولوي الذي وصل إلى طرابلس بطلاً بسيارة الصفدي. قبل أقل من شهر، حكمت على فستق بالمواد ذاتها التي أدانت بها ميشال سماحة، 3 سنوات. وحكمت على أحد أبرز قياديي «القاعدة» ومحاور طرابلس وقاتل الجيش في نهر البار، حسام الصباغ بالسجن عامين. وعادلت سجل جمال الدفتردار الإرهابي بالسجن لسبعة أعوام. واكتفت بمدة توقيف «القاعدي» الطرابلسي الشيخ محمد بسام حمود. قبيل النطق بحكم سماحة، أعلن رئيس المحكمة العميد خليل إبراهيم بأن النيابة العامة العسكرية صرفت النظر عن الإستماع لشهادة عميد حمود المتهم بتمويل أحداث طرابلس وتحضير المقاتلين وتحريضهم. محكمة التمييز التي لجأ المتضررون من حكم سماحة إليها، أخلت في السنوات الأخيرة سبيل عدد من العملاء من شربل القزبي إلى زياد الحمصي ويوسف الجراح.

السبب الحقيقي للحرب

عامر محسن

يظهر التحقيق الأخير للصحافي غيث عبد الأحد - الذي شهد، من صنعاء، مرحلة «نزول أنصار الله من الجبال» وسيطرتهم على العاصمة - الكثير مما يخفيه الاعلام العربي عن اليمن، ويدعم التحليل الذي يحاجج بأن الهدف الحقيقي للسعودية من حربها ضد اليمن لم يكن «مواجهة إيران» أو إعادة الروح للقومية العربية بل، ببساطة، منع قيام نظام سياسي مستقرّ وتوافقي في البلد الكبير الذي يحدثها جنوباً، وهو - لا نفوذ إيران ولا تمدّد مقاتلي صعدة - السيناريو الذي يخيف الرياض فعلياً ويدفعها الى الحرب.

في الأعوام الماضية، راقبت السعودية كلّ النخب الموالية لها في اليمن، والتي تحكّمت عبرها بالعملية السياسية، أقلّه منذ عام 1994، وهي تُقصى أو تهزم أمام الحوثيين. والحكم السعودي قد قرّر منذ زمن بعيد أن لا يسمح للسلطة، في بلد صار عدد سكانه يزيد على الثلاثين مليوناً، بأن تفلت من يده. هذا قد يفسّر قول المندوب الأممي، جمال بنعمر، إنّ الحملة السعودية ابتدأت حين كان الفرقاء السياسيون على وشك التوصل الى اتفاق حول ادارة الحكم (وايضاً رفض الأداة السعودية الأساس في اليمن، «الرئيس» هادي، في 28 آذار لمبادرة هدنة توقف القصف على بلاده، واصراره على استكمال الحملة وتصعيدها حتى عودة النظام السياسي القديم).

من وجهة نظر معينة، قد تكون الرياض قد نجحت في مسعاها بمجرد ادخالها لـ «أنصار الله» في أتون الحرب ومعادلاتها، واجبارهم على الخروج من المناطق «المتعاطفة» الى الجنوب ومحاصرة عدن، في غياب اتفاق سياسي مع الجنوبيين ينظّم العلاقة مع المؤسسة الحاكمة في اليمن ويصحّح أخطاء الماضي. دخل الحوثيون صنعاء من دون مقاومة لأن الناس والقبائل كانت قد أعبطها النظام السياسي القديم، واستبدال بطانة علي عبد الله صالح (التي تقوم على العائلية والفساد) بأخرى (يقودها الأخوان) أكثر فساداً وتبعية. ولكن، كما قال أحد السياسيين لغيث عبد الأحد، ما معنى أن توفر ملايين الريالات من حسابات الفساد فيما يقع البلد تحت عدوان يكلفه المليارات؟

من جهة أخرى، فإن تاريخ الحركة الحوثية يعكس بوضوح عناصر القوة التي سمحت لها بالاستمرار والانتشار، في ظلّ أصعب الظروف. على عكس ما يصوّره الاعلام العربي المسعور بالطائفية، فالحوثيون لا يرون أنفسهم كحركة مذهبية، مع أن جهود السعودية خلال السنين الماضية تركّزت على شقّ البلد طائفيّاً؛ ولا يرون الزيدية كامتداد «شيعي». في الوقت نفسه، فإن هذه الحركة الاحيائية قد قامت في وجه تحدّد ثقافي فرضه عليها انتشار الوهابية والسلفية في اليمن منذ السبعينيات. هذه الوضعية أجبرت «أنصار الله» على دخول السياسة من باب اقتناع الناس والعمل «من تحت» في حلبة الهيمنة الثقافية، وهذا أهم شروط الحركات الجماهيرية.

ثانياً، وعلى عكس «التراث السياسي» في اليمن، يركّز الحوثيون كثيراً على فكرة الاعتماد على النفس والاقتصار على تبرّعات المناصرين؛ كما قال أحد قادة الحركة للصحافي ساخرأ من العقوبات الاممية: حين لا تملك حسابات مصرفية، ولا حاجات مكلفة، لا تعود تؤثر بك قرارات النظام الدولي ولا تتغيّر الأحلاف، ولا يمسه قرارك أحد. قد تكون السعودية منعت «أنصار الله» من بناء نظام سياسي مستقرّ، ولكن حركة تقوم على معاداة العرش السعودي واميركا، وتأسست على قصة استشهاد كربلائية الطابع، وتؤمن بأن قتال الأقياء قد كتب عليها، لن تهزّها فكرة الحرب والمواجهة.

Sawaya Construction

Sahel Alma project:

an inspiring new landmark in sahel alma located on one of the trendiest streets, defined by its spectacular sea view . apartments ranging between 105m2 to 328m2.

price starting 230.000\$.

Email: info@sawayaconstruction.com

Website: www.sawayaconstruction.com

Mobile:03/224718.

